بتاريخ 16 شوال 1446
المواسعة و المضايقة

الجلسة 76

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

الاستِتمام الآخِر لاستِشكال صاحب الجواهر

1. (فبالتّالي إنّ الحديث) محتمِل لإرادة الوجوب التّخييريّ (للعدول) الرّاجح أو مطلقاً من الأمر فيه بالعدول (لا وجوبه التّعيينيّ كي تتثبَّت المضايقة إذ الإمام قد علَّل قائلاً: «فَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعٌ مَكَانَ» فيُعدّ قرينة داخليّة مشعِراً بأنّ العدول واجب تخييريّ، و لهذا قد انمَحى الوجوب التّعيينيّ) بل لعلّه (الوجوب التّخييريّ) متعيّن بملاحظة ما ذكرناه أخيراً (بأنّ أدلّة المواسعة لا تَستوجِب العدول بينما روايات المضايقة تَستدعيه، فتلفيقاً بينهما قد استَنتَجنا الوجوب التّخييريّ).

2. و الأدلّة السّابقة للمواسعة المقتضية عدمَ وجوب العدول بسبب عدم وجوب التّرتيب المستلزم لعدم وجوب العدول بطريق أولى (بقرينة أدلّة المواسعة لأنّها ناصّة).»[1]

ثمّ قد أفاض السّيّد الحكيم أيضاً إشكالاً مُدانياً لصاحب الجواهر قائلاً:

«يمكن دعوى: كون الأمر (بالعدول) وارداً مورد توهّم الحضر:

1. لامتناع العدول في الأثناء ارتكازاً لمخالفته للقواعد العامّة (و الأمر عقيب توهّم الحظر يُنتِج جواز العدول و عدم العدول و هو الوجوب التّخييريّ).

2. و لأولويّة فعل الحاضرة في وقتها.»[2]

و لكنّا نلاحظ على بعض دلائل الجواهر بنفس الإشكالات الّتي سكَبناها على الشّيخ الأعظم فإنّ الفِقرة الّتي تُضادّ الإجماع المركَّب لا تُحطِّم أساس الرّواية جذريّاً ـكما زعمه الجواهر و الشّيخـ و ذلك وفقاً لتبعّض الحجّيّة.

فبالتّالي:

1. إنّ التّعليل المُذيَّل للرّواية ـلأنّك لستَ تخاف فوتَهاـ قد بَرهنَ على المواسعة بتّاً بحيث إنّ ظهوره الصّارم قد أزاح الفوريّة تماماً.

2. بل لو تماشَينا فسلّمنا أنّ صدر الرّواية و ذَيلها يُسجّلان التّرتيب و الفوريّة، لَعارَضناهما بوُفور أدلّة المواسعة ـسيّان الآيات و الرّواياتـ حيث إنّ غزارتها تَترجَّح على المضايقة أكيداً، فبالنّتيجة سنَحمل أوامرها على الاستحباب و تخيير العدول.

أجل، إنّ الشّيخ الأعظم قد قَدح في أكثر مطلقات المواسعة و لكنّا قد عالَجناها.

تَفتيش سند الرّواية لدى الخُطوة النّهاية

و أمّا سند الرّواية فقد أبهَمه الجواهر قائلاً: «مع أنّ سنده لا يخلو من كلام في الجملة» و لكنّ مقاله سقيم فإنّ السّند سديد مستقيم إذ قد نَقل: «مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ اَلْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلاَمُ»[3]

فالحديث يَتمتَّع بطريقَين ـ عن إبراهيم بن هاشم و محمد بن اسماعيل ـ إلّا أنّ الصّراعات قد توجَّهت إلى شخصيّة «محمد بن اسماعيل» بينما نراه وجيهاً و عن الإشكال نَزيهاً إذ يُعدّ شيخاً للكلينيّ فقد استَذكر الكلينيّ منه أكثرَ من ألف حديث:

ـ ففي 500 منها قد سرَد محمد بن اسماعيل عن فضل بن شاذان (260ق)

ـ و في 478 منها قد نَقل محمد بن اسماعيل عن غير فضل بن شاذان.

ـ و في 16 منها قد ذكر الكلينيّ مباشرةً عن فضل بن شاذان.

و حيث ألفَيناه مشترِكَ الاسم بين عشَرات الأفراد ـ أي المخزوميّ و الجُعفيّ و الحَمدانيّ و البَزيع و البُندقيّ و البرمكيّ و... ـ بحيث قد توقّف بحقّه السّيّد السّبزواريّ ـ ضمن الذّخيرة ـ و لكنّا سنَفحَص هذه المحتَملات حسبَ النّسَق التّالي:

1. محمّد بن اسماعيل بن بزيع، وفقاً لرجال ابن داوود و توثيق النّجاشيّ قائلاً: «من رجال أبي الحسن موسى عليه السّلام و أدرَك أبا جعفر الثّاني عليه السّلام، و قال حَمدَويه عن أشياخه: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع و أحمد بن حمزةَ كانا في عداد الوُزراء، و كان عليّ بن النُّعمان وصّى بكتبه لمحمّد بن إسماعيل ... »[4] بل قد خصَّص السّيّد حسن الصدّر لابن بزيع مصنَّفاً سمّاه: «البيان البديع في أنّ محمّد بن إسماعيل المَبدوَّ به في أسانيد الكافي إنّما هو بن بزيع» و قد نَسب المامقانيّ ـ ضمن تنقيح المقال ـ هذا المحتَمل إلى المقدّس الأردبيليّ أيضاً.

2. و المحتمل التّالي هو البرمكيّ، حيث يُعدّ موثّقاً أيضاً لدى النّجاشيّ، لكنّ ابن الغضائريّ قد ضعّفه، ثمّ رجّح العلامة مقالة النّجاشيّ ـ ضمن الخلاصة ـ.

3. بن ميمون الزَّعفراني الّذي يُعدّ ثقةً و عيناً أيضاً.

4. و لكن المحتَمل الأسدّ و الأصبّ ـ الّذي قد اجتَباه المعظَم كالمعالم ـ ضمن مُنتقى الجمان ـ و مجمع الرّجال و الفيض الكاشانيّ و المحقّق البروجرديّ و التّستريّ ضمن القاموس و المحقّق الخوئيّ و... ـ أنّه محمّد بن اسماعيل البُندقيّ النّيشابوريّ.

و في الميدان سنَستَنكف:

Ø المحتَمل الأوّل بشدّة ـ بن بزيع ـ لأنّه مندرِج ضمن الطّبقة السّادسة ـ وفقاً لطبقات المحقّق البروجرديّ ـ بينما الشّيخان الكلينيّ و الكشيّ يُعدّان من الطّبقة التّاسعة، فكيف سرَد لنا الكافي مباشرةً عن بن بزيع؟

Ø المحتَمل الثّاني ـ البرمكيّ ـ أيضاً لأنّه عضو الطّبقة السّابعة فلا يُتاح للكافي أن يَنقل عنه مباشرةً.

· فبالتّالي، سيَتحدَّد الحقّ على «البُندقيّ النّيشابوريّ»:

Ø لأنّه من أعضاء الطّبقة الثّامنة بحيث سيُطيق الكافي و الكشيّ أن يَنقلا عنه مباشرةً[5].

Ø و قد عزَّز المحقّق البروجرديّ هذا الاتّجاه ـ ضمن كتاب ترتيب أساتيد الكافي ـ بأنّ النّاقلين عن بن شاذان قد سَكنوا في النّيشابور كالبندقيّ، بينما بن بزيع لم يكن نيشابوريّاً بل قد سكن بقُم، فهذه القرائن المُتبعثِرة ستُغلِّب الظّنّ العرفيّ لدى الرّجاليّ حتماً.

Ø فرغمَ أنّ الشّيخ الطّوسيّ لم يوثّقه ـ ضمن رجاله ـ بل عدَّه ممّن «لم يرو عن الأئمّة» فحسب، و لكن حيث قد تَبنَّينا التّوثيقات العامّة ـ ككامل الزّيارات ـ فستَتصلَّح وَثاقته تماماً.

Ø بل قد حظي البُندقيّ بقرينيّة «إكثار الرّواة» حيث قد صرّح الخوئيّ قائلاً: «مضافاً إلى أنّ كثرة رواية الكلينيّ عنه الّتي تبلغ أكثر من سبعَمائة مورداً توجب الاطمئنان بوثاقة الرّجل»[6] و لكنّا قد ترقّينا فاعتَقدنا بأنّ نقل «جليل القدر فارد» أيضاً سيُولِّد وثاقة المنقول عنه، ناهيكَ عن الإكثار.

---

[1] جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ١٣، ص95-96 بيروت ـ لبنان، دار إحياء التراث العربي

[2] حكيم محسن. مستمسک العروة الوثقى. Vol. 7. ص94 قم ـ ايران: دار التفسير.

[3] حر عاملى محمد بن حسن. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 4. ص290 قم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[4] نجاشى احمد بن على. رجال النجاشي. ص331 قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[5] و قد استَنبط المحقّق الخوئيّ هذه النّقطة أيضاً فحرَّر شخصيّته مُطنباً قائلاً: «ما ذكره في ترجمة الفضل بن شاذان (٤١٦)، قال: «ذكر أبو الحسن محمد بن إسماعيل البندقي النيسابوري أن الفضل بن شاذان بن خليل نفاه عبد الله بن طاهر النيسابوري»، فيظهر من ذلك أن محمد بن إسماعيل الذي يروي عن الفضل، و يروي عنه الكشي بلا واسطة هو محمد بن إسماعيل النيسابوري، و بما أن الكشي قريب الطبقة من الكليني ـ قدس سره ـ فمحمد بن إسماعيل الذي يروي عن الفضل، و يروي عنه الكليني كثيرا ينطبق على هذا. و احتمل بعضهم أن يكون محمد بن إسماعيل الذي يروي عنه الكليني هو محمد بن إسماعيل بن بزيع، و هذا بعيد غايته، بل هو أمر غير ممكن، لأن ابن بزيع إنما هو من أصحاب الرضا ع، و لا يمكن أن يروي الكليني عنه بلا واسطة، و احتمل بعض آخر أن يكون هو محمد بن إسماعيل البرمكي، صاحب الصومعة، و هو أيضا بعيد، فإن طبقته متقدمة على طبقة الكليني، فإن الكليني يروي عن محمد بن إسماعيل بواسطة شيخه بعنوان محمد بن جعفر، أو بعنوان محمد بن أبي عبد الله في موارد كثيرة، (خوئى سيد ابوالقاسم. 1372. معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة. Vol. 16. ص96 [بى جا])

[6] خوئى سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 29. ص89 قم ـ ايران: مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي.